الصراع بين الحكومة والتجار

موقف الشعب منه وواجبه فيه

للأستاذ "س . ."

بين الحكومة والتجار صراع دائم منذ نشوب الحرب أخذت مظاهره تتضح وتشتد فى الأيام الأخيرة ، والأجدر أن نسميه صراعا بين المجتمع والتجار ، فما تصنع الحكومة شيئا إلا أن تحاول تغليب مصالح المجتمع على مطامع فئة صغيرة تريد الغنى الفاحش السريع على حساب المستهلكين ، ولو تعرض كيان الأمة كله للفوضى والاضطراب .

بدأ هذا الصراع برفع أسعار بعض المواد التى تعد فى المرتبة الثانية من الضروريات كالسكر والكبريت والبترول ، ثم أخذ يشمل كل شيء حتى امتد أخيرا للضروريات الأولية كالخبز واللحوم والسمن والزيوت ، ولم تبق سلعة واحدة لم يشملها الغلاء المصطنع الذى تحركه شهوة التجار للغنى والثراء .

رفع التجار الأسعار ، ففرضت الحكومة تسعيرة لكثير من المواد ، ولكن الفئة القليلة حاولت التفلت من الخضوع للتسعيرة حينا من الزمن ، فاشتدت الحكومة فى المراقبة والعقوبة ، وعندئذ لجأ المستربحون إلى طريقة أخرى هى إخفاء السلع من السوق حتى يرغموا الحكومة على رفع الأسعار ويرغموا المستهلكين على طلب السلع دون التقيد بأسعارها الرسمية ، وحينذاك سنت الحكومة أمر الاستيلاء واستولت بالفعل على كثير من الموجودات فقاوم التجار هذا الإجراء بأن أوحوا إلى عملائهم ألا يصدروا إليهم شيئا من الأقاليم حتى لا تضبطه الحكومة فى الأسواق ...

تلك خطوات المعركة باختصار ، ويؤلمنا أن نقول : إن جيل التجار اللئيمة تكاد تغلب الإجراءات الرسمية المستقيمة ، فالواقع أن المستهلك يقرأ الأوامر والقوانين فيفرح ، ولكنه حين يهبط السوق ليشترى يجد أوامر وقوانين أخرى تنفذها طائفة المستربحين المستغلين ، ويجد الغلاء يشمل كل شيء ويجد نفسه مضطرا للشراء بالأسعار المفروضة ، وإلا حرم نفسه وعائلته كل الضروريات أو بعضها وهذا ما لا يستطاع .

وإذا حاولت الاحصاءات الرسمية لأسعار المعيشة أن تعتمد على أرقام التسعيرة الجبرية ، فإنها لا تصور الحالة الحقيقية الواقعة فى الحياة ، وفى هذا خطر كبير ، إذ أن هذه الإحصاءات تغر وتخدع ، وتعطى المسئولين عن تقدير الأجور والعلاوات وتصريف الشؤون الاجتماعية فكرة خاطئة عن الظروف التى يخضع لها الموظفون والعمال وباقى طبقات الشعب فى هذه الأيام .

ولا بد لهذه الحال من علاج فان عواقبها خطيرة ، وقد بذلت الحكومة — من ناحية التشريع — مجهودا مشكورا ، ولكن يجب أن تبذل من ناحية التنفيذ مثل هذا المجهود ، وأن يبذل الشعب — لحماية نفسه — أكثر مما يبذله الآن ، فما تستطيع الحكومة وحدها مكافحة ما كانت جهودها أن تنهض بمكافحة كل تاجر من أقصى البلاد إلى أقصاها ، ما لم تنعقد نية المستهلكين على حماية أنفسهم من هذا الاستغلال البغيض .

وفيما يلى سنحاول تفصيل ما ينبغى عمله لوقف هـذا السعار الذى انتاب طائفة من التجار !

من خير ما علمت من وسائل مكافحة الغلاء المصطنع ، ما كان متبعا فى أيام الحرب العظمى الماضية من عد كل موظفى وزارة التموين من رجال الضبطية القضائية ، مع مكافأة كل من يستطيع منهم ضبط مخالفى التسعيرة بنسبة معينـة من قيمة ما يضبطه ، أو بمكافأة تقدرها المحكمة العسكرية فى حالة عدم تقويم المخالفة المضبوطة .

وأقول : إن هذا من خير ما أتجه التفكير بالقياس إلى عادات الشعب المصرى وروحه العامة وظروفه الخاصـة ، فالواقع أن روح الشعب وظروفه كلها تضعف من أثر القوانين وأثر المجهودات الحكومية ، فأظهر ما يتميز به أنه متسامح إلى درجة التفريط فى حقوقه ، كاره لكل ما يجره إلى دور الحكومة ولو كان شاهدا بريئا أو صاحب حق ، فهو يفضل أن يكتم الشهادة وأن يترك حقه على أن يجره ذلك إلى المحاكم وإجراءاتها الطويلة المعقدة .

وليس هذا مجال التفصيل فى شرح أسباب هذه الحالة النفسية ، ولكن يمكن تلخيصها فى أنه شعب طال عليه الظـلم حتى نسى حقوقه الأوليـة ، ولقى من اضطهاد الحكام على اختلاف جنسياتهم ما كرهه أن يقدم لهم معونة ، وقامت الحوائل بينه وبين هؤلاء الحكام حتى اقتنع بأن شكواه لا تجدى وأنهم لا يعنون بشأنه أية عناية .

ولا بد أن تمضى فترة طويلة فى النظام الديمقراطى حتى تتغير هذه العقيدة ، وحتى يقتنع الجمهور بأن بينه وبين حكامه صلة وثيقة ، وأن هؤلاء الحكام خدمه لا سادته وأن مصلحته ملحوظة ، وشكواه مسموعة .

وأمر آخر هو الجهل الذى يحول بين الغالبية وبين فهم القوانين والأوامر التى قامت على عقلية أخرى غير عقلية الشعب المصرى لاقتباسها من قوانين أوربية وضعت لمجتمعات راقية . تلك القوانين التى تفرض فى الجمهور الأمى الجاهل المتأثر العـلم بآراء " دالوز " وقانون " نابليون " فقد قامت الجفوة بين هذا الجمهور وبين القوانين التى لا يفهمها والتى لم تستمد من طبيعته وظروفه حتى ليكره أن يساعد على تنفيذها ولو جاءت فى صالحه !

وأمر ثالث وهو طول الاجراءات وبطؤها وسوء ما يتعرض له من يريد الاستمساك بحرفية القوانين وتنفيذها من ضياع وقت، وتوبيخ فى كثير من الأحيان يصبه عليه من يطلب إليهم تنفيذها من رجال البوليس المثقلين بأضعاف ما يطيقون .

وأشد من هـذا كله أثرا فى تساهل الجمهور وعدم تمسكه بتنفيذ القوانين عامة وأوامر التسعيرة خاصة ، هو نظرة المجتمع السيئة لمن يريد الاستمساك بالقانون ، نتيجة لكل ما تقدم . فمن سـوء الحظ أن هذا المجتمع ينظر إلى مثل هـذا الرجل نظرته إلى متحذلق متكلف . ولا يهضم تمسكه بحقه وحق المجتمع بل يقابله بالهزء والتهكم ويحاول أن يساعد المخالف للقانون على مخالفته !

وليس هذا بالغريب بعد بيان أسبابه السابقة ، ولكنه وخيم العاقبة على المجتمع . ومن الواجب محاولة تغيير هذه الروح بجميع الوسائل الممكنة . ولاسيما فى شئون التموين .

ومن أبدع الوسائل ذلك الذى تقـدم ذكره ، وهو تخصيص مكافأة لمن يضبط تاجرا يخالف التسعيرة ، فهذه المكافأة تحفز الفرد على مخالفة روح المجتمع التى مر ذكرها ، وتجعل مقابلا لما يصادفه من العناء فى إثبات المخالفة ومن ضياع الوقت الذى لا بد منـه مع الإجراءات المطولة والقائمين بها المثقلين بعشرات من أمثالها .

ولست أرى مبالغة ولا فوضى فى منح هـذا الحق لكل موظف فى الدولة لا لموظفى التموين وحدهم ، فالموظفون منبثون فى كل مكان وفى جميع بلاد المملكة ، وشعور التجار بالرقابة عليهم من هذا العـدد الكبير كفيل أن يبث فى قلوبهم الرعب وأن يقفهم عند حد معقول من الجشع الاثيم .

ومن الضرورى ألا نحابى العاصمة دائما بل نشرك معها الريف فى العناية ، فموظفو التموين هم غالبا فى القاهرة ، أما الموظفون جميعا فموزعون فى بلاد ومدن شتى هى كذلك فى حاجة للعطف عليها ، وغل يد المستربحين فيها ، ووسائلهم هناك أشنع وأعنف من وسائلهم فى المدينة إذ يأمنون كل مراقبة أو مؤاخذة .

ومتى أخذ كل موظف فى مراقبة السوق عند شراء لوازمه — وتشدد فى تنفيذ التسعيرة اقتدى به الجمهور كله ، وزالت هذه الروح المتهاونة المتساهلة ، وبدا القانون صديقا للشعب لاعدوا له كما يتوهم ، فنفيد من هذا كسبا اجتماعيا آخر هو التقريب بين الشعب والقانون .

* * *

على أن هذا كله لا يجدى مالم تكن الاجراءات سريعة وحاسمة ، ومالم يتشبع القائمون على تنفيذها بالغيرة عليها والتحمس لها وعد أنفسهم مجندين فى معركة يجب أن ينتصر القانون والمجتمع فيها على فئة غاشمة لا تستحق العطف ولا الرحمة ولا الإمهال .

ولابد لمن يعلم ثقل المهمات الملقاة على عاتق رجال البوليس أن يعطف عليهم ويقدر موقفهم ويعتذر لهم عن كثير مما يبدو منهم من ضيق الصدر بالشاكين المتزاحمين ، ولكن مشكلة الغلاء تستحق منهم تضحية جدية . تستحق منهم أن يفتحوا صدورهم لكل شاك وأن يقبضوا بيد من حديد على مخالفى القانون وأن يعدوا هذا خدمة للوطن لاتقل عن خدمة الجنود فى الميدان شرفا ونفعا .

أما إجراءات المحاكمة فينبغى ألا تزيد على أسبوع ، فالسرعة لاتقل قيمة عن شدة العقوبة ، والعبرة لا تتم إلا بالشدة والسرعة معا .

وعلى ذكر الشدة أرى — من الوجهة الاجتماعية — أن أشد العقوبات هولا وخشونة لا تعد قاسية بالقياس إلى صنيع التجار فى هذه الأيام ، فالمصادرة بلا تعويض والجلد وإقفال المتجر إقفالا دائما ، كلها عقوبات جائزة وعادلة فى مثل هذه الظروف .

ويجب أن ننظر إلى فعل هؤلاء المستربحين لا على أنه طلب للربح الفاحش فحسب ولكن على أنه محاولة لتجويع الشعب وبث المبادئ الخطرة بين صفوفه وزعزعة الكيان الاجتماعى كله بطريقة لاتقل شناعة عن السرقة والغش والنهب معا .

وإذا كان القانون يعاقب من يحاول بث المبادئ الاجتماعية الخطرة بنشرة أو خطبة بالسجن والحرمان من الجنسية والنفى ، فإن عمل هؤلاء التجار يجب أن يلقى أشد من هذه الجزاءات ، إذ أنه محاولة عملية لبث هذه المبادئ ، أثرها أبلغ وأسرع من آثار الخطب والنشرات .

وبعد ، فقد قررت الحكومة زيادة عشرة فى المائة من المرتبات الصغيرة والأجور لتيسر على أصحابها وسائل الحياة ووعدت بالتفكير فى إجراءات أخرى ولكن مادا تجدى هذه الزيادة وأضعافها إذا استمرت الأسعار فى الصعود وإذا صحب هذا الصعود اختفاء السلع واحدة بعد أخرى من الأسواق .

إن المضطر يركب الصعب ، والأفراد حين تلح عليهم الحاجة إلى الضروريات يضطرون لأداء ما يطلبه التجار من فادح الأثمان ، فمن الواجب أن تقوم بجانب الأوامر هيئة كثيرة العدد واسعة الانتشار كهيئة الموظفين لتضرب على أيدى طلاب الربح بل ناهشى لحوم البشر وشاربى دماء الانسان .

ومن سوء الحظ أن أصحاب الايرادات العالية لا يتضامنون مع ذوى الدخل القليل فى مكافحة الغلاء المصطنع . فهم يجدون من أموالهم مايسمح لهم بشراء كل مايطلبون — حتى الكماليات — بالأسعار المطلوبة . والتاجر الذى يجد من يشترى سلعته بالثمن الفادح لا يبيعها بطبيعة الحال للعاجز عن أدائه .

ولو تضامن القادرون مع العاجزين على دفع هـذا البلاء فكفوا أيديهم عن الشراء متى تجاوز السعر حدا معينا ، لاضطر التجار الجشعون إلى الاقتصاد فى تقـدير الأسعار وقنعوا بربح كبير ولكنه معقول ، وكسب مجموع الأمة بهذا التضامن المحدود .

وما دام هؤلاء السادة المترفون لا ينوون الاقتصاد الاختيارى بعد هذه النذر التى كان آخرها خطاب دولة رئيس الحكومة ، فان من واجب الدولة أن تتدخل فتجبرهم على الاقتصاد فى الاستهلاك رحمة بالعاجزين عن الضروريات .

فمن ذا الذى يقول إن مصر الأمة الزراعية يجوز أن يبلغ رطل اللحم فيها سبعة قروش ، ورطل السمن عشرة ، وأقة الخضر من ثلاثة إلى خمسة قروش ، والكرنبة الواحدة سبعة ، وأقة العنب كذلك إلى آخر هذه الأسعار الفاحشة فى الغذاء اليومى للناس ؟

إن جشع التجار وترف المترفين ركنان أساسيان للغلاء المصطنع على هذه الصورة . وقد قدمنا وسائل مكافحة الجشع ، وها نحن أولاء نذكر وسائل مكافحة الترف .

أولى هذه الوسائل تنظيم الاستهلاك وتقليله بطريقة البطاقات ، وإن يكن هذا النظام صعب التطبيق فى بلد كمصر يتعذر فيه ضبط كمية الانتاج فى كثير من المواد ولا سيما ما تنتجه الأرياف . ولكن هذا لا يمنع محاولة تطبيقه بقدر الامكان .

وقد عزم أولو الشأن على منع ذبح الماشية يومين فى الأسبوع . ولا ضير — فى اعتقادنا — لو جعلت أيام المنع ثلاثة ، فالطبقة المتوسطة لا تزيد بطبيعتها على الأيام الأربعة الباقية ، والطبقة الثالثة وهى تشمل تسعة ملايين على الأقل من الشعب لا تذوق اللحم إلا فى المواسم والأعياد . أما طبقة المترفين فيجب أن تزيل عن أكتافها وعن بطونها بعض الشحم الذى تكدس على مر الأعوام بطريق الاقتصاد فى الطعام !

إن الترف فى مثل ظروفنا الحاضرة جريمة قومية ، فاذا لم يكف عنها مرتكبوها كان من حق الدولة أن تتدخل لترغمهم على تجنبها ، فهم لا يأكلون لحوم الأنعام ، بل ينهشون لحوم الطبقات البائسة ويسلمون ما ينهشونه للتجار فيعتصرونه دما سائغا يستحيل بعد لحظات إلى جنيهات !

* * *

وتحضرنى بهذه المناسبة فكرة زيادة الأعباء على كاهل القادرين وتخفيفها عن كاهل العاجزين ، ففرصة الحرب والغلاء الفاحش فرصة طيبة لتعديل الميزان الاقتصادى حتى يستطيع الفقراء والمتوسطون الحياة المعقولة ، وحتى تحدد مقدرة الأغنياء على الشراء حين تفرض عليهم أعباء تناسب ثرواتهم الضخمة . فيقتطعون ما يفرض عليهم من الجزء المخصص لمشترياتهم . وبهذا يخف الضغط عن السوق ويتعادل العرض والطلب بعض التعادل .

ولو تم هذا لما كانت أزمة الحرب شرا خالصا ، ولكان هذا بعض الغزء عما صحبها من ويلات ، ولتحقق على يدها شىء من العدل الاجتماعى نسبق به موعده المرقوب وهو آت ولا شك عن قريب .

"س . . . "